http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1545) السنة السادسة - الأحد (28) حزيران 2009

في ورشة (نحاور) التي تقيمها (المدى) دورياً

رحيم العكيلي يؤكد وجود فساد صغير وكبير في مرافق الدولة

نافذة اخرى تشرعها (المدى) لتطل من خلالها على حيز آخر، من دائرة هموم الوطن والمواطن، في ملتقى (نحاور) الذي دأبت (المدى) على تغذية نشاطه بين آونة واخرى للكشف والاحاطة بواحدة من القضايا الجوهرية التي تمس حياة الناس في الصميم. وهذه المرة كانت مع هيئة النزاهة العامة ممثلة برئيسها القاضي رحيم العكيلي ، الذي فتح عقله وقلبه محاوراً جمهوراً غفيراً غصت به قاعة (نحاور) إضافة الى عدد كبير من الفضائيات ومندوبي الوكالات والصحف.

وتحسب لـ (العكيلي) صراحته وشجاعته في القدوم الى مبنى (المدى) في الوقت الذي اعتذر فيه عن القدوم مع الاسف، عدد مهم من النواب وبعض المسؤولين. وهنا تقدم (المدى) المحاور التي تناولها العكيلي في اثناء مناقشاته للعاملين في (المدى) والكثير من الاعلاميين والمختصين والقانونيين ، عبر اجاباته المتواصلة للاسئلة التي نقلت معاناة الشارع العراقي بشأن موضوعة الفساد المالي والاداري في دوائر الدولة

بغداد / شاكر المياح
تصوير / سعدالله الخالدي

السلطة تمارس الفساد تحت غطاء القانون!

عرض فيلم من انتاج (المدى)

العكيلي يتحدث في الورشة

اوضح رئيس هيئة النزاهة القاضي (رحيم العكيلي) بان حقوق الانسان اكثر اهمية من المال العام، وان هناك نوعين من الفساد ، احدهما كبير ، وهو يشمل كبار الموظفين من خلال ابرام العقود والصفقات ، وآخر صغير، يمارسه صغار الموظفين وان ما يشاع عن الفساد في العراق مبالغ فيه، ويجب ان نضع هذه الظاهرة ضمن حجمها الحقيقي، جاء ذلك خلال حضوره (ورشة نحاور) التي تنظمها دوريا (مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون) واشارت (المدى) في معرض تقديمها العكيلي.. الى ان الفساد المالي لايقل خطورة عن الارهاب الذي يستهدف الابرياء فإن الفساد المالي ، يعرض البنية الاجتماعية والاخلاقية الى مخاطر جمة، وان الظاهرة لم تبرز بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وانما هي كانت في مؤسسات الدولة قبل هذا التاريخ اذ كانت تمارسها السلطة تحت غطاء القانون وبعد التغيير تمظهرت بأشكال وابعاد اخرى على الصعيدين العمودي والافقي في منظومات المجتمع العراقي، وفي مؤسسات الدولة وحتى على المستوى الاخلاقي، وبدأ العكيلي حديثه قائلاً «يسعدني ويشرفني جداً ان اتحدث امام وجوه عراقية كريمة ، واشكر مؤسسة المدى على هذه المبادرة الطيبة، قضايا الفساد الاداري والمالي هي اليوم مثار جدل وعلى هذا لابد من طرح سؤال مهم، هل نعترف بوجود فساد في العراق ام لانعترف؟ وبصفتي رئيسا بالوكالة لهيئة النزاهة، اقول وبصراحة بان هذا الموضوع هو مشكلة لا يمكن لاحد ان ينكرها مطلقاً ، وهناك مؤسسات رسمية تعترف بوجوده، ونعتقد اذا لم يعترف بلد مثل العراق بتفشي الفساد فيه، فإنه لن يستطيع معالجته في يوم من الايام ، وعندما نتحدث عنه فان منطلقاته تتمحور عبر مشاهداتنا الشخصية كافراد ، ويتساءل « من منا قاس الفساد بمقاييس علمية؟ اذ ان للفساد اسساً لقياسه وفي العالم هناك اربعة معايير لكشف هذا الفساد ، ليس هناك معايير عملت بها وزارة التخطيط ولا هيئة النزاهة ولا دائرة المفتش العام ولا اية جهة رسمية في العراق قبل عام ٢٠٠٩ ، او انها تعمدت قياس مستوى الفساد بأية طريقة كانت، اتحدى كل من يشير الى هذا الموضوع على وفق أسس علمية، كلنا نتحدث عن الفساد وحجمه بشكل شخصي ، وهذا لايمثل الحقيقة الكاملة لمستوى المشكلة وآثارها، وانا كوني رئيساً لهيئة النزاهة سأتحدث عن الثابت عندي من خلال متابعاتي التحقيقية بأن هناك فساداً كبيراً وآخر صغيراً يمثل فساد الموظفين الصغار ، اما الكبير فهو فساد كبار الموظفين في ابرام العقود والمعاملات الكبرى في الدولة، والفساد الصغير في العراق ظاهرة لايمكن ان ترى غير ان الثابت قطعياً ، بان تعاطي الرشوة في القطاع العام العراقي، او أوجه الفساد المتعددة في هذا القطاع، كتفضيل البعض، والوساطة والمحسوبية والمنسوبية ، جميع هذه الحالات لايمكن لاي احد ان ينفيها او ينكرها ، لانها ظاهرة حقيقية في العراق ، وهي بمجملها فساد صغير ، اما الفساد الكبير فهو لايعدو كونه، ممارسات فردية متعددة وتأتلف الهيئة الآن، على كثير من التهم، الصادرة من المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، مثل دائرة المفتش ، وديوان الرقابة المالية وغيرها جميع هذه الدوائر لديها تهم عن مؤشرات بوجود فساد مالي كبير، والسؤال المطروح : هل هذا الفساد ثابت بشكل قطعي؟ والحقيقة انا اشكك في بعض هذه التهم، وانا كقاض ، انظر الى الموضوع من الزاوية القانونية والقضائية، غير ان هذا لاينفي وجود فساد كبير ، وهناك فرق بين وجود الشيء واثباته ، والمهم عندي هو القرائن والادلة التي تحقق الاثبات ، ويوضح: الفساد الكبير غير ثابت لدينا ، بل تصلنا الكثير من الاخبارات والاتهامات ، والخبر يحتمل الصدق والكذب في آن معاً ، وبحاجة الى دليل، لم يثبت لدينا ابداً وبالدليل وجود الظاهرة كما تصفها وسائل الاعلام بجميع مصنفاتها ، او كما يتحدث عنها بعض المواطنين أو مثلما ترد في معظم «الاخبارات» واكرر بان هذا لايعني نفيها وهناك فرق شاسع بين وجود الشيء مع صعوبة الاستدلال عليه لعدم توفر الادلة الكافية على وجوده، بمعنى ان ما خفي من الفساد اكبر مما هو معلن عنه، أي ربما يكون الفساد الكبير موجوداً في العراق الا ان المؤسسات التحقيقية لم تستطع اثباته بالدليل ، نعم خطورة الفساد كظاهرة هي بمثل خطورة الارهاب، اما كممارسات فردية فهو غير ذلك ، وكذلك كونه على الوصف الذي ذكرناه فانه يؤثر سلباً على جهود الاعمار والبناء ، وعلى الانسان بشكل عام ، ومع هذا فان حقيقة الفساد في العراق تختلف عما نتحدث عنه كافراد ، فهو مضخم ومبالغ فيه واستطيع القول بان الفساد في العراق لايختلف عن الفساد في دول اخرى مثل دول الخليج وبعض دول الجوار الاخرى، وانا شخصياً لا ادعو الى تهويل الموضوع ، بل اضعه في حجمه الطبيعي والحقيقي، بغية الوصول الى وسائل معالجته اذ ربما في تهويله ستكون ردود الافعال سلبية ، وعلينا الركون الى الاسس العلمية لكشفه ومن ثم وضع الحلول الناجعة لمكافحته وتجفيف منابعه وتسليط الاضواء على دوافعه، يظن البعض بأن هيئة النزاهة هي الجهة المعنية الوحيدة في مكافحة الفساد ، وهذا خطأ يقع فيه الكثير من المواطنين ، فاذا ترك الامر لها، لن تستطيع ان تناجز الفساد ليوم واحد قط، وهيئة النزاهة تمسك ببعض وسائل مكافحة الفساد وليس كلها، بل هي تشتمل على الاضعف منها، ولو تحدثنا عن اية ظاهرة من ظواهر الفساد ، واتفقنا على وسائل مكافحتها سنجد ، ان معظم هذه الوسائل تمسك بها السلطة التنفيذية او السلطة التشريعية حصراً، والهيئة تمسك فقط بوسيلتين من هذه الوسائل ، تتمثلان بالتحقيق وبالتربية والتثقيف وهما ليسا سوى ٢٠٪ من وسائل مكافحة الفساد، اما تلك المؤثرة والفاعلة فهي بحوزة المؤسسات الرسمية الاخرى، وعلى وجه التجديد «مجلس الوزراء» وواحدة من تلك الوسائل هي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، فعندما تكون قيادة دائرة ما، كفوءة ونزيهة ، حينذاك سنضمن بان تلك الدائرة قد تكون في يوم من الايام كفوءة ونزيهة هي الاخرى، اما اذا وضعنا شخصاً يفتقر الى الكفاءة والنزاهة على رأس دائرة رسمية ، فلن نحظى بتلك النزاهة التي نريدها، السلطة التنفيذية هي التي تختار القيادات وتعيين الموظفين ، لابد من تحقيق شرطين في هذه المعادلة للحصول على نتيجة واضحة في هذا الموضوع الاول: مشكلة الفساد معقدة ومربكة نحتاج لمواجهتها ان نعمل ونستخدم جميع الوسائل الممكنة لمكافحتها، ولايمكن ان نطبق وسيلة وبعد عشر سنوات نطبق غيرها. المكافحة تستلزم استعمال جميع الوسائل مرة واحدة وهذا يتطلب من الجميع القيام بأدوارهم ، فالمواطن وحينما يرغم على دفع «الرشوة» ثم يمتنع من الاخبار عنها يكون قد وقع في فخ «الفساد» واسهم في تنشيطه وهو يعلم ، ولايمكن مكافحة الفساد اذا كان المواطن يتستر على المرتشين، والمادة (٣١١) من قانون العقوبات تعفي «الراشي» ان هو اخبر عنها ، وبإمكان أي شخص ان يخبر الهيئة عن اية حالة فساد ومنها الرشوة ، فاذا اوقعنا بأحد موظفي دائرة ما، فان موظفيها الآخرين سيفكرون الف مرة قبل ان يقدموا على أي عمل فاسد، وهنا لا ألقي بالمسؤولية على المواطن وحده لان الموضوع في غاية التعقيد وفيه الكثير من التفاصيل ومنها لابد من تشريع قانون خاص بحماية الشهود والمخبرين والخبراء، وهذا جزء من خطتنا لهذا العام والهدف منه تشجيع المواطنين على الاخبار عن اعمال الفساد وحمايتهم ، وهو من مهام السلطة التشريعية ، ولابد من الاشارة الى موضوع «الترويج» لاجهاض الفساد، يوم كانت الهيئة برئاسة «الاستاذ راضي» الذي كان يؤمن بوجهة نظر «محترمة» مفادها، بان فضح الفاسدين هو شكل من اشكال مكافحة الفساد، هذا هو المبدأ ولكن ، دعونا ان نحدد من هو الفاسد اولاً هل هو من ارسل له «ايميل» يخبره بان ارتكب حالة اختلاس، أو اسرق المال العام أو أهدره ، ام هو الذي يصدر عليه حكم يدينه قضائياً، جميعنا متفقون بأن المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، وهذه قاعدة دستورية يعترف بها كل العالم وليس العراق وحده، ومعنى الادانة هو ان تكون بحكم قضائي بات، وانا مع فضح الفاسدين على رؤوس الاشهاد حينما يكون فاسداً بحكم قضائي بات، اما قبل ذلك فليس من حق أي احد ان يتحدث به، والترويج لتهم الفساد ، وليس للفاسدين ، بواسطة وسائل الاعلام قبل ان يحكم القضاء فيه الكثير من العيوب وانا اعتقد ، بانه يعد اولاً فضحاً للبلاد، قبل ان يكون فضحاً للعباد، فالحديث عن تهمة ملصقة بوزير هذا يعني فضح العراق قبل الوزير المتهم، وحينما اتحدث عن فضح البلاد ليس سوى دفاع عنها وليس عن الحكومة ، لأن البلد المبتلى والمفضوح بالفساد مثل العراق لن يصله مستثمر أجنبي، ونحن الذين نبحث عنه الان، ولن تطأ أرضه شركات كبرى لتنفيذ مشاريع الاعمار، لأنها ترفض ان تدفع رشى للمسؤولين ، كما تحجب عنه المعونات الاجنبية لاسيما ان العراق كان محل اهتمام كبير من المجتمع الدولي، ولما اثيرت حوله عاصفة الفساد تولى عنه الجميع، ويوضح: البلد المفضوح بالفساد يخسر كثيراً ، ان الترويج بالفساد عبر وسائل الاعلام، ما هو الا امتهان حقيقي لحقوق الانسان وانتهاك لعرضه قبل ان تثبت عليه التهمة ، ولنبدأ بالمروج ذاته هل يقبل هذا على نفسه؟ لان تهم الفساد لاتلحق بـ (الحرامي) وحده ، ولو علمتم مقدار الاخبارات الكاذبة لأدرككم العجب والذهول لان اكثر من ٩٩٪ منها هي كاذبة، فكلها افتراءات متعمدة، وبأساليب ملتوية ، فإما ان يأتي المخبر بواقعة صغيرة، ثم يؤلف حولها كذبة كبيرة ، او واقعة حقيقية كاملة ، لكنها مجتزأة، وأورد حادثة جاء فيها : احدى الوزارات نفذت عقداً بناءً على خطاب ضمان مزور، وحينما استقصينا الامر، وجدنا ان الشركة سبق وان قدمت خطاباً مزوراً، ومع هذا فانها نفذت العقد، بجميع تفاصيله ومواصفاته، الا ان الوزارة لم تدفع لها مستحقاتها بدعوى انها قدمت خطاباً مزوراً، فأين الفساد والحال هذه؟ والامثلة كثيرة، ان فضح الناس بالفساد لايقف أثره عند حدود المفضوح فقط، بل يتعداه الى عائلته وابنائه الدارسين في الجامعات وربما سيؤثر على الحياة الزوجية لابنته وهي مع (عيالها) والمتهم بالفساد المفضوح اعلامياً ، سيظل متهماً حتى وان صدر عليه خمسون حكماً بالبراءة ، وهناك مسألة في غاية الاهمية تتمثل بالترويج للفساد وعلى وفق الشاكلة التي عليها الاعلام العراقي فهي تضر بجهود مكافحة الفساد، لأننا في العراق تحديداً بحاجة ماسة الى اعادة الثقة بالموظف العراقي قبل مكافحة الفساد، والتي اعدها جزءاً مهماً من وسائل المكافحة ، لان الموظف العام متهم بالفساد شاء أم أبى وسواءً كان عفيفاً أو غيره، الآن يسود اعتقاد شعبي بان جميع موظفي الدولة فاسدون و» حرامية» وخاصة الكبار منهم ، فجميعهم متهمون بالفساد، واي تصرف للموظف حتى وان كان يصب في المصلحة العامة، فانه يفسر فساداً وسأضرب مثالاً على هذا : اعتزمت الهيئة شراء اربعة من اجهزة كشف الكذب، وعن طريق الخبير الامريكي تمت مفاتحة بعض الشركات الكندية والامريكية ، التي رفضت تجهيزنا الا بعد موافقة الحكومة الامريكية مع ان اسعارها اعلى من الشركات الكندية، واخيراً استقر الرأي عليها لأنها ستجهزنا من دون حصول موافقة حكومتها ، والتي اشترطت الدفع مقدماً ومن دون خطاب ضمان فاتصلنا بوزارة المالية بغية تسديد مبلغ الشراء ، الا ان المسؤولين فيها رفضوا التسديد، فاقترحت عليهم ان ادفع المبلغ ، ومن ثم استرجعه بعد حصول الموافقة، فاخبروني بان هذا الاجراء مخالفة قانونية صريحة، ولم تحل هذه الاشكالية إلا بعد الاتفاق مع شركة عراقية لتكون وسيطاً بيننا والشركة الكندية المجهزة على ان يدفع لها مبلغ قدره (٤٥٠٠) دولار نظير وساطتها فرضينا بهذا الحل الذي ثمنه (٤٥٠٠) دولار، اذن خسرنا هذا المبلغ بسبب الاجراءات الرسمية الروتينية، ولو فعلت هذا بنفسي لاتهمت بالفساد المالي، ويتساءل: وعلى وفق ما اسلفت ، هل حافظت على المال العام؟ الجواب، لا لاني طبقت التعليمات آلياً مثل هذه الاجراءات لو نفذها أي موظف بالدولة لاتهم بالفساد.

بعد ذلك فتح باب المناقشة وطرح الاسئلة ، وفي هذا المحور كانت اجابات «العكيلي» واضحة وصريحة وجريئة في آن واحد، بعد ان تم عرض فيلم استبياني من انتاج «مؤسة المدى» اول المتسائلين كان الروائي والاعلامي «وارد بدر السالم» وكان السؤال: قبل اكثر من شهر اعلنتم عن ملاحقة (٩٩٧) موظفاً في الدولة العراقية ومن درجة مدير عام صعوداً وهذا يعني «مدير عام، وكيل وزارة ، وزير، اية دولة هذه التي تحوي في مؤسساتها الرسمية الف مفسد، والف لص، والف حرامي ، كيف عالجتم هذه القضية؟ وهل لك ان تذكر بعض اسماء هؤلاء؟ وماهي الاجراءات التي اتخذتموها بشأن هؤلاء؟ وبذات الوقت اعلنتم عن إلقاء القبض على (٣٣) موظفاً.

حكومياً ، من هؤلاء الموظفون،هل بينهم وكلاء وزارات، أو وزراء؟

اولا لابد من تصحيح الرقم الذي ذكرته ، لانه في حقيقته، هو اعلى بكثير مما ورد في سؤالك ، صدرت اوامر بحق (٩٩٧) من الموظفين بمختلف الدرجات الوظيفية بينهم عدد قليل من مدراء عامين وما فوق واذ ذاك بدأت حملة لتنفيذ اوامر القبض وبالتعاون مع مكتب دولة رئيس الوزراء وقيادة عمليات بغداد، اما اولئك الـ (٣٣) فقد تم القبض عليهم في اليوم الاول ، من بدء الحملة وكانوا موظفين من وزارة الكهرباء لم يكن بينهم بدرجة مدير عام، وانما ضباط برتب متقدمة كانوا متهمين بقضايا فساد في داخل الوزارة، وخلال الحملة ، وصل عدد المقبوض عليهم الى اكثر من (٢٥٠) موظفاً ، وفي الهيئة هناك اوامر قبض تصدر بشكل يومي، اذ لدينا (١٧) قاضياً في عموم العراق باستثناء اقليم كردستان ، ينظرون في قضايا هيئة النزاهة ، وفي يوم إلقاء القبض على هؤلاء الـ (٣٣) صدر ومن قاض واحد (٥٠) امر قبض جديد تتعلق بتزوير الشهادات المدرسية، ونعاني مشكلة تنفيذ اوامر القبض اذ ، ليس هناك تعاون حقيقي من قبل الجهات التنفيذية ، غير انه وبعد تنفيذ الحملة بالتعاون مع وزير الداخلية وعمليات بغداد، وبالاتفاق مع وزارة الداخلية جرت تهيئة مفارز خاصة، لتنفيذ اوامر القبض الصادرة من هيئة النزاهة ، وفي جميع محافظات العراق، حتى تلك الاوامر المتراكمة التي صدرت في عام ٢٠٠٦، بعض اوامر القبض شملت مدراء عامين فما فوق ، غير انني لا أروج لتهم الناس اعلامياً ما لم يدانوا قضائياً واعتذر عن ذكر الاسماء.

×عضوة المجلس البلدي لمنطقة الكرادة السيدة «مديحة الموسوي» طرحت سؤالا يتمحور حول « لجنة النزاهة في مجلس النواب واعتذار البعض من النواب عن الحضور لمناقشة هذا الملف معاً، والذي يمثل لها استهانة بالمواطنين الذين منحوهم اصواتهم في الانتخابات ، والسؤال الآخر، يتعلق بوزير التجارة المتهم باختلاس ملايين الدولارات ومن ثم يطلق سراحه بكفالة قدرها خمسون مليون دينار وتخشون على سمعة ابنة الوزير اذا كان سارقاً؟ ماذا سيقول المواطن العراقي المسكين ؟ ملايين العراقيين يعانون تدني الخدمات فلا كهرباء ، ولا ماء بسبب هدر وسرقة المال العام.

ولا حصة تموينية ، فأجاب قائلاً :

تمنيت من «السيدة» ان تتحدث بذات الحماسة حينما يدور الموضوع عن حقوق الانسان، انا متأكد لو عقدنا ندوة عن حقوق الانسان لا تختلف المنطق والحديث، على المرء وحينما يبحث في مشكلة من المشكلات ان لاينسى (مبادئه) ومثله ، وانا شخصياً لم انبر للدفاع عن الحفاظ على سمعة وزير بعينه ،بل تحدثت عن الحفاظ على سمعة الناس، والفرق واضح بين الوزير والمتهم، وحديثي دار حول المحافظة على شرف وسمعة المتهم، وعرضه، لان المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، واين السرقات التي تحدثت عنها «موجهاً الحديث الى السائلة ومن اخبرك بأن وزير التجارة سارق، مثل هذا الكلام يعد فوضوياً ، لان جوهر القضية يكمن في التعامل الفوضوي معها، وخارج اطر الواقعية والمنطق وما ذنب ابناء وبنات الوزير حتى وان كان سارقاً؟ صحيح نحن نؤمن بضرورة التشهير بالفاسدين ، ولكن من هو الفاسد؟ هل هو الوزير المحكوم ، ام الوزير المتهم، الفاسد حقاً هو المحكوم، اما الثاني فلا يعد هكذا الا بعد الحكم عليه فهو بريء ما لم يصدر بحقه حكم قضائي وهذه هي قواعد حقوق الانسان ، اما يطلب من هيئة النزاهة صلب المتهمين على اعمدة الكهرباء كي لايكون هناك فساد اذن لماذا انقلبنا على النظام السابق وغيرناه؟ وهو افضل من يجيد تعليق الناس على الاعمدة؟ يجب ان تكون معالجة المشكلات على اسس علمية ومنطقية تراعى فيها حقوق الانسان، هل من المعقول وتحت ستار مكافحة الفساد ننتهك حقوق الناس؟

ثم استمر «العكيلي» بالاجابة على اسئلة الآخرين التي تباينت في محاورها واتجاهاتها فبعضها اختص بعلاقة الهيئة بوسائل الاعلام ، واخرى بوقائع نفاها القاضي جملة وتفصيلا ، كانت اجابات رئيس هيئة النزاهة تتسم بالشفافية والصراحة.

جمهور يتساءل